الرسالة المعقودة لتفكيك الضمائر

أحمد بن سليمان بن كمال باشا (٩٤٠هـ)

دراسة وتحقيق

أ.م.د. رافع ابراهيم محمد

جامعة الموصل/ كلية التربية الأساسية/ قسم اللغة العربية

The Interwoven Message to Decode the Pronouns
Ahmed bin Suleiman bin Kamal Pasha (died 940 AH)
Study and Revision

By

Assist. Prof. Dr. Rafi Ibrahim Muhammad

University of Mosul/College of Basic Education/
Department of Arabic

ملخص البحث

بحثنا هذا في تحقيق رسالة من رسائل ابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ) عنوانها: الرسالة المعقودة لتفكيك الضمائر، وهي رسالة تبحث في موضوع نحوي، هو الضمائر وعَودها، إذ تعنى بالضمائر التسعة وتفكيكها ومعرفة رجوعها الذي يكون بحق النظم وحسن الانتظام.فكان بحثنا على قسمين: الأول الدراسة، إذ احتوت شيئا من سيرة المصنف، وحديثا عن رسالته هذه، وعن منهجنا في تحقيقها . أما الثاني فكان في التحقيق، إذ خرجنا في هامشنا الآيات القرآنية والأحاديث وأقوال العلماء وآراءهم والأمثال والمسائل، من مظانها الأصيلة، من كتب النحو والشواهد والتفسير والإعراب.

Abstract

This study investigates the message from Ibn Kamal Pasha (d. 940 AH) entitled: 'The Interwoven Message to Decode the Pronouns', and it examines a grammatical topic, which is pronouns and their references, as it is concerned with the nine pronouns, their decoding, and the knowledge of their reference, which is the right of order and good order. The research is divided into two parts: the first is the study, as it contains something from the biography of the author, and a talk about his message, and the approach to achieving it. As for the second, it is in the investigation, as we include in our margin the Qur'anic verses, hadiths, scholars' sayings and opinions, proverbs and issues from their original resources, from the books of grammar, evidence, interpretation and expression.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد: هذا بحث في تحقيق رسالة من رسائل ابن كمال باشا (٩٤٠هـ)، عنوانها: الرسالة المعقودة لتفكيك الضمائر، وهي رسالة تبحث في موضوع نحوي، هو الضمائر وعودها، في نصوص اختارها المؤلف، قرآنية أو مقدمات مصنفات أو آثار، إذ يحلل المصنف الضمائر الآتية في هذه النصوص، فيرد بعضها إلى بعض، مستهدياً بأقوال العلماء، موافقاً أو مخالفاً.فكان بحثنا على قسمين: الأول الدراسة، إذ احتوت شيئاً من سيرة المصنف، وحديثاً عن رسالته هذه، وعن منهجنا في تحقيقها، أما الثاني فكان في التحقيق، إذ خرجنا في هامشها الآيات والأحاديث وأقوال العلماء وآراءهم والأمثال والمسائل من مظانها الأصيلة. واعتمدنا في ذلك على كتب النحو والشواهد والتفسير والإعراب، فضلاً عن الحواشي. ومن المشاكل التي واجهتنا في هذا العمل المتواضع، قيام التحقيق على أصل واحد، إذ تعذر لنا الحصول على نسخة أخرى، فضلاً عن تعذر تخريج بعض النصوص الآتية فيها، وهي قليلة، على كثرة البحث والتفتيش. وبعد: أرجو أن يكون عملاً نافعاً وجهداً مقبولاً، ومن الله السداد والعون.

القسم الأول: الدراسة

ابن كمال باشا(١)

هو شيخ الإسلام، الإمام العالم شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ)، أحد الموالي الرومية. ونسب إلى جده كمال باشا، واشتهر بابن كمال باشا، أو كمال باشا زاده، أو ابن الكمال الوزير. كما عرف واشتهر بـ "مفتي الثقلين"، لوسع اطلاعه، وعمق إحاطته بالمسائل الشرعية، وقوة محاكمته في المناظرة. فقيه ومفسر وقاضٍ ومتكلم وأديب وشاعر.

مكانته العلمية

كان ابن كمال باشا من أكابر العلماء العثمانيين في عصره، وبلغ في العلم منزلة يشار إليها بالبنان، بل أصبح أكبر ممثل للثقافة العثمانية الإسلامية في النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي. فملازمته لعظماء عصره في العلوم المختلفة جعلته يتقن أكثر من علم، كما يتقن أكثر من لغة إلى جانب لغته القومية – وهي التركية، فضلاً عن تمرسه في العربية، لغة الدين والتشريع، وله في هذه اللغات الثلاث مؤلفات تكشف عن شخصيته الموسوعية، ومكانته الرفيعة في كل العلوم التي تناولها.

ثناء العلماء عليه

أثنى العلماء والمؤرخون على ابن كمال باشا – رحمه الله تعالى – ثناءً كبيراً، يبين علو كعبه في العلوم، وجميل سجاياه، وحسن شمائله، من ذلك: قول طاش كبري زاده: "وكان – رحمه الله تعالى – من العلماء الذين صرفوا جميع أوقاتهم إلى العلم، وكان يشتغل بالعلم ليلاً ونهاراً، ويكتب جميع ما لاح بباله الشريف، وقد فتر الليل والنهار ولم يفتر قلمه وصنف رسائل كثيرة في المباحث المهمة الغامضة.وقال الداري: "الإمام العالم، العلامة، الرحلة، الفهامة، أوحد أهل عصره، من لم يخلف بعد مثله، ولم تر العيون من جمع كماله وفضله. كان، رحمه الله تعالى، إماماً بارعاً، في التفسير، والفقه، والحديث، والنحو، والتصريف، والمعاني، والبيان، والكلام، والمنطق، والأصول، وغير ذلك، بحيث إنه تفرد في إتقان كل علم من هذه العلوم، وقلما يوجد فن من الفنون إلا وله فيه مصنفٌ أو مصنفات".

عقيدته ومذهبه :

كان ابن كمال باشا مثل غيره من علماء الدولة العثمانية، حنفي المذهب، ماتريدي المعتقد، وقد صرح بهذا بنفسه.

من مؤلفاته :

رجوع الشيخ إلى صباه في القوة على الباه.الإيضاح في شرح الاصلاح في الفقه الحنفي.خمس رسائل في الفرق.الرسائل العقدية.أسرار النحو.التنبيه على غلط الجاهل والنبيه.رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية.

وفاته :

توفي – رحمه الله تعالى – وهو في منصب الإفتاء بالقسطنطينية بعد طلوع شمس يوم الخميس الثاني من شوال سنة (٩٤٠هـ).

ولما بلغ خبر وفاته مدينة دمشق، صلوا عليه صلاة الغائب يوم الجمعة ثاني ذي القعدة من السنة نفسها.

رسالته :

الرسالة المعقودة لتفكيك الضمائر إحدى رسائل المؤلف الكثيرة في علوم شتى. وتعنى بالضمائر التسعة في الكلام وتفكيكها ومعرفة رجوعها الذي يكون بحق النظم وحسن الانتظام.وقد نقل فيها كثيراً من أقوال العلماء كالزمخشري والشريف الجرجاني وخطيب زاده والقوشجي ومن سواهم، ونراه يختلف أو يتفق مع أقوالهم وآرائهم، ويستدل بشواهد قرآنية على ما يقول، ويفصّل في بيان ذلك، ويغلب أحيانا على كلامه الاستدلال المنطقي الكلامي، وهذه صفة بارزة في مؤلفات القرون المتأخرة.

منهجنا في التحقيق :

قمنا بتحرير متن المخطوطة الواقعة في إحدى عشرة لوحة تقريباً، بالكتابة العصرية، مستعملين علامات الترقيم، والتنسيق بالفقرات. وقد خرجنا الآيات القرآنية وبعض الأحاديث والأشعار، فضلاً عن الكثير من أقوال العلماء والمسائل، ورددناها إلى أصولها، مع تعليقات على بعض تلك المسائل، كذلك عرّفنا بالأعلام الواردين في المخطوطة، معتمدين في ذلك على كتب التراجم، كالأعلام للزركلي، وكان ذلك في المرة الأولى لذكر العلم، فإذا تكرر ذكره استغنينا بتعريفه أولاً، فلا نكرر، وكذلك كان ذكر عنوان الكتاب، إذ ذكرناه كاملاً في المرة الأولى، ثم نختصر في الأخرى، لتجنب ثقل الهامش. وبذلك كله نظن أننا خدمنا متن المخطوطة خدمة كافية نافعة.

الصفحة الأولى من المخطوطة

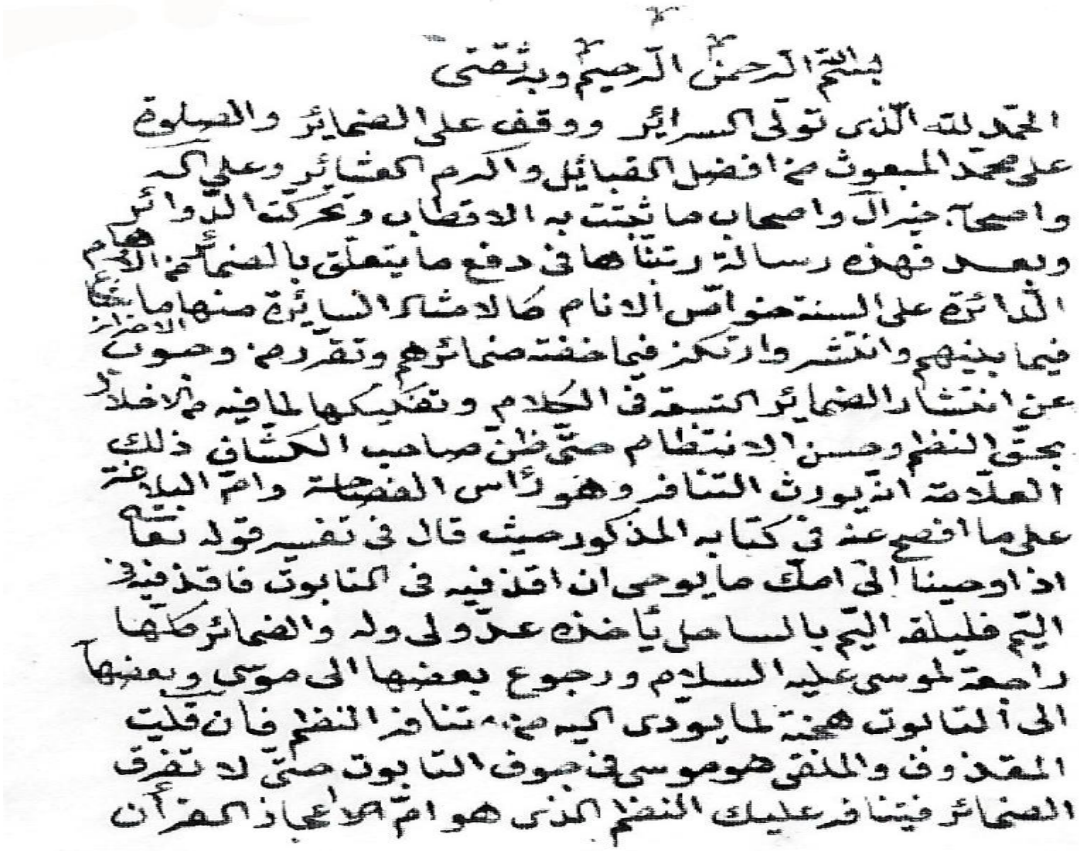

اللوحة الأخيرة من المخطوطة

القسم الثاني: التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي

الحمد لله الذي تولى السرائر، ووقف على الضمائر، والصلاة على محمد المبعوث من أفضل القبائل وأكرم العشائر، وعلى آله وأصحابه خير آل وأصحاب، ما ثبتت به الأقطاب وتحركت الدوائر، وبعد:فهذه رسالة رتبناها في دفع ما يتعلق بالضمائر من الأوهام، الدائرة على ألسنة خواص الأنام[٢]، كالأمثال السائرة، منها ما شاع فيما بينهم وانتشر، وارتكز فيما خَفَتَه ضمائرهم وتقرّر، من وجوب الاحتراز عن انتشار الضمائر التسعة[٣] في الكلام، وتفكيكها؛ لما فيه من الإخلال بحق النظم وحسن الانتظام، حتى ظنَّ صاحب الكشاف[٤] – ذلك العلامة –، أنه يورث التنافر، وهو رأس الفصاحة، وأم البلاغة، على ما أفصح عنه في كتابه المذكور، حيث قال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِي ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُۥ﴾ (٥)، "والضمائر كلها راجعة لموسى – عليه السلام –، ورجوع بعضها إلى موسى وبعضها إلى التابوت هُجْنة(٦)؛ لما يؤدي إليه من تنافر النظم، فإن قلت: المقذوف والمُلقى هو موسى في جوف التابوت؛ حتى لا تفرّق الضمائر، فيتنافر عليك النظم، الذي هو أم إعجاز القرآن /٢و/، والقانون الذي وقع عليه التحدي، ومراعاته أهم ما يجب على المفسر"(٧) إلى هنا كلامه.ولعمري إنه من قبيل بعض الظن؛ فإن تفكيك الضمائر بإرجاع بعضها إلى غير ما رجع إليه البعض الآخر واقع في مواضع من الكلام القديم، ولو كان فيه هُجْنة تخل بسلامة النظم لما وقع فيه؛ لأنه مصون عن مثله باتفاق البلغاء، واعتراف الخصماء(٨)، ومنها قوله تعالى: ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ﴾ (٩) فإن الأول والثاني والرابع من الضمائر المذكورة راجع إلى

الإيصاء(١٠)، والثالث منها راجع إلى التبديل، أو إلى الإيصاء المتبدل باعتبار وصفه، وذلك الفاضل(١١) معترف بهذا؛ حيث قال في تفسير هذه الآية: ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُۥ بَعْدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ ﴾ ...(١٢) الآية: فمن غير الإيصاء عن وجهه إن كان موافقا للشرع من الأوصياء(١٣) والشهود بعدما سمعه وتحقّقه، فإنما إثمه على الذين يبدلونه، فما إثم الإيصاء المبدّل المغيّر أو التبديل إلا على مبدّله دون غيره من الموصي والموصى له؛ لأنهما بريئان من الحَيف(١٤).والعجيب بعد ما وقف على التفكيك الواقع في القول المذكور، وأفصح عنه في تفسيره على أوضح وجه، كيف أنكره؟ وادّعى أنه هُجنة مخلّة للفصاحة، والحق أن التفكيك الذي يقع في الضمائر ان أدى إلى التباس في الكلام واشتباه في /٢ظ/ المرام يكون مُخّلاً للفصاحة، فلا بُد من صون الكلام الفصيح عنه، وان لم يكن مؤديا إلى ذلك؛ لانسياق الفهم باقتضاء سياق الكلام ومساعدة المقام إلى المعاني المرادة من الضمائر المنتشرة؛ بسبب التفكيك الواقع فيها، كالذي وقع في آية الوصية(١٥)، فلا يكون فيه شيء من الإخلال للفصاحة، واعلم: أن الانتشار اللازم في الآية الأخرى(١٦) على تقدير إرجاع بعض الضمائر إلى موسى، وبعضها إلى التابوت من هذا القبيل لا من قبيل الأول، ولذلك قال الإمام البيضاوي(١٧) في تفسيره: "والأولى أن يجعل الضمائر كلها لموسى مراعاةً للنظم"(١٨) فإنه لو كان في خلاف ذلك مظنَّة الإخلال بالفصاحة ومنبأة الهجنة في الكلام؛ لكان الجعل المذكور واجباً لا رخصة بخلافه، فكأنه ضمن عبارة الأولى الإشارة إلى ردّ ما ذكر صاحب الكشاف بألطف وجه، فان قلت: أليس التمسك في وجه الأولوية بما ذكره، حيث قال: مراعاة النظم موافقته له، قلت: بل فيه أيضا نوع دخل له، وردّ لما زعم، فكأنه يريد بجعل ما ذكره وجهاً للأولوية، ان يقول في جعل بعض الضمائر راجعاً إلى موسى وبعضها إلى التابوت بأصل النظم، الذي هو أم الاعجاز، نعم فيه إخلال لما يورث زيادة الحسن فيه، فغاية ما لزم منه تزول الكلام عن درجة الاعتبار إلى درجة الحسن/٣و/، فأحسن التبدّد، واعلم ان وهم الإخلال بحسن النظم في التفكيك المفضي إلى الانتشار، ان يكون كل من الضمائر راجعاً إلى ما يرجع اليه الباقي، أو يرجع ما في الوسط منها إلى غير ما يرجع ما في الطرفين، "وأما التفكيك الذي لا يفضي إليه، كما يرجع الأول والآخر منهما إلى غير ما يرجع إليه الباقي"(١٩) فمعزل عن هذا التوهم المذكور، فاحفظ، فإن القوم عن هذا غافلون، حتى قال بعضهم: ما ذكره الفاضل الشريف(٢٠) من أنَّ الضمير المجرور في قول صاحب التجريد(٢١) (وعلى أكرم أحبائه) لسيد الأنبياء، يؤدي إلى تفكيك الضمائر لرجوع الضميرين السابقين، أعني: ضميري (نعمائه وأنبيائه) إلى واجب الوجود؛ إلا أنه أمر ضروري هنا؛ ولذلك أرتكبه المحشّي، فإن ما في أول كلامه عبارة عن عباراته يؤدى، وما في آخره عبارة ارتكبه له؛ لدلالتهما على أن فيه إشارة مما يحذر عنه، تفصحان عن عدم وقوفه على الفرق المذكور؛ وقول صاحب التجريد "أما بعد حمد الله واجب الوجود على نعمائه، والصلاة على سيد أنبيائه، وعلى أكرم أحبائه"(٢٢) وقول سيد شريف "الضمير المجرور فيه لسيد الأنبياء ولم يرد به معيّناً، بل ما يتناول متعدداً، أعني: من اتصف من محبوبية بزيادة في الجملة"(٢٣) وقول خطيب زادة(٢٤) "أقول: ما ذكره يؤدي إلى تفكيك الضمير؛ لرجوع السابقين إلى واجب الوجود، إلا أنه أمر ضروري /٣ظ/ هنا؛ ولذلك اختاره؛ إذ لو رجع إلى مرجع السابقين للزم أن لا يصلي على من يتبع النبي (صلى الله عليه وسلم) صراحة وهو بخلاف الطريقة المعتادة، وترك هذه الطريقة عند المتشرع كترك الواجب والفريضة" إلى هنا كلام خطيب زاده. وقول علي قوشجي(٢٥) "أي: على اله وأصحابه الذين هم موصوفون بزيادة الكرم على من عداهم من محبوبيه" فأفعل التفضيل هنا بمعنى الزيادة على من أضيف إليه وحينئذٍ لا يوجب المطابقة لمن هو له افراداً وجمعاً، ويحتمل بناءً على مذهبه ان يريد به علياً (رضي الله عنه)، وان لا يكون المكتوب بصورة (على) حرفاً جاراً، بل اسماً مجروراً معطوفاً على سيد أنبيائه(٢٦)، ويؤيده ما يوجد في بعض النسخ، من التصريح باسم النبي محمد "عليه السلام"(٢٧)، إلى هنا كلامه.وقول حسين الاردبيلي(٢٨) قوله "الذين هم موصوفون بزيادة الكرم على من عداهم من محبوبية، هذا الوصف اما للتخصيص؛ فيكون المراد بالآل والأصحاب البعض، أعني: أمير المؤمنين وفاطمة وولداهما "رضي الله عنهم" وغيرهم من أحباب الأصحاب" وعلى هذا يحتمل ان يراد بالأحباء مطلق الآل والأصحاب وكافة المؤمنين(٢٩)، وهذا الوجه مناسب لمذهب المصنف. وإما للمدح، فيكون المراد بالآل(٣٠) والأصحاب مطلق /٤و/ الآل والأصحاب، فعلى هذا يناسب ان يحمل الأحباء على كافة المؤمنين، قال في الحاشية(٣١): "قيل: لم يرد معيناً، بل ما يتناول متعدداً أصلاً من أتصف من محبوبيه بزيادة كرم في الجملة". وفيه نظر؛ لأن أفضل التفضيل إذا أضيف فله معنيان: الأول وهو الشائع الكثير، ان يقصد به الزيادة على جميع من عداه مطلقاً، لا على جميع من عداه ممن أضيف إليه وحده، وهو بالمعنى الأول يجوز أن يقصد بالمفرد منه المتعدد دون المعنى

الثاني. وأما أفعل التفضيل بمعنى الزيادة في الجملة، فلم يرد قط، وفيه بحث؛ لأن مراد القائل المحقق من زيادة في الجملة، فلم يرد مطلق الزيادة التي هي المعتبرة في أفعل التفضيل؛ فإنه دال على الزيادة في الجملة بحسب الوضع، سواء استعمل في الزيادة التي هي المعتبرة على ما أضيف إليه أو في الزيادة المطلقة. ومقصوده من التصريح بالمراد مع أنه يفهم بحسب الوضع، دفع توهم المراد(٣٢) بالزيادة الزيادة الكاملة التامة، وحينئذٍ لا يظهر صدقه المتعدد، أو يقال: قيّد الزيادة بقوله في الجملة؛ ليدل على التفضيل على إرادة المتعدد، وليس بقياس إلى جميع من عدا المفضل، مما أضيف إليه؛ لئلا يلزم تفضيل المفضول على الفاضل، فإن المتبادر من الكلام ان كل واحد ممّن وقع عليهم الدعاء موصوف بكونه أكرم أحبائه بالمعنى المقصود، بل مقيساً إلى بعض من عداه، وهو من عدا هذا /٤ظ/ المتعدد، مما أضيف إليه. والحاصل ان المراد من تفضيل الطائفة كل واحد منهم، من عدا هذه الطائفة مما أضيف إليه، وهذه الزيادة زيادة في الجملة المنسوبة إلى تفضيل كل واحد منهم على من عدا كل واحد منهم. ومن زعم أن المفضل ههنا هو الآل والأصحاب مطلقاً، فإن القصد إلى تفضيل هذا الصنف على جميع من سواه من محبوبيه، مع قطع النظر عن ان كل فرد من أفراده ماذا، كما قال: قريش أفضل العرب(٣٣)، فسقوطه ظهر؛ لأن المفضل ههنا من وقع عليه الدعاء، وهو كل واحد على المتبادر من قولهم: قريش أفضل العرب كلهم، أن كل واحد منهم أفضل من غيرهم، من حيث إنه قرشي، ولذلك ليس غيرهم كفو لأحد من آحادهم. ولا خفاء في أن المفضل قال أشخاصاً؛ وهذا أنسب ههنا، وحينئذٍ يكون المراد زيادة واحد من تلك الجماعة على جميع من عدا تلك الجماعة، مما أضيف إليه أفعل. والقول بأنه معنى ثالث للإضافة؛ لأنه زيادة على بعض من عدا المفضل، لا على جميع ما عداه، فمندفع بأن المفضل قد يكون متعدداً. والمراد بالثاني الزيادة على جميع من عدا المتعدد، مما أضيف إليه، لا على جميع من عدا كل واحد من المتعدد، حتى يكون معنى ثالث للإضافة يعرضه س(٣٤) تحقيق معنى الصفة وبيانه /٥و/ المراد بالزيادة في المفضل الذي يكون متعدداً؛ فكيف يكون ما ذكره معنى ثالثاً للمعنيين الحاصلين من الإضافة؟ ويمكن ان يراد بالزيادة في الجملة المتزايدة على جميع ما عداهما، مما أضيف إليه؛ ووجه تعبيره عنها بها بالنظر إلى الزيادة المطلقة غير خَفِيّ؛ فسقط ما قيل، أو رد عليه أيضاً، قيل مراده بالزيادة في الجملة الزيادة بوجه ما، وذلك ليس معنى ثالثاً، بل هو جارٍ في المعنيين، وغرضه من ذلك أنه لو اعتبر الزيادة من جميع الوجوه؛ فعسى ان لا يتحقق في أحد أو ينحصر في فَرْد، وفيه تأمل من وجوه: الأول، أنه لو كان المعتبر في أفضل التفضيل الزيادة بوجه يلزم ان يصح أن يقال مثلاً: زيدٌ أكرمُ من عمرو، إذا كان زيد باعتبار كرم ما (زائداً) (٣٥) على عمرو بالنسبة إلى مجموع المكارم، مع أنه ليس كذلك؛ فإن من تتبّع أفعل التفضيل لا يشتبه عليه أنه إنما يقال مثلاً: زيدٌ أعلمُ من عمرو، إذا كان المراد أن مجموع معلوم زيد أكثر من مجموع معلوم عمرو؛ لأنه في الطبّ أعلم منه؛ لأن العلم عام لا يراد به الطبّ فقط إلا بقرينة، والاستدلال عليه بصحة التقييد بقسم آخر خاص، كما تقول: زيدٌ أعلم من عمرو في الطبّ، وعمرٌو أعلم منه في الفلاحة، فلو كان معناه الزيادة في مطلق العلم، كان قولك: زيدٌ أعلمُ من عمرو، مستلزماً لأن لا يكون عمرٌو أعلم مُنه في شيء من العلوم؛ فلا يصح تفضيل عمرٍو عليه في الفلاحة، وإنكار /٥ظ/.صدق العلم المطلق مع صدق العلم المقيّد(٣٦) التزامٌ بصدق المقيّد بدون(٣٧) المطلق، وبأنَّ مفاد الفعل مفاد النكرة، والنكرة إنما تدلُّ على الفرد المنتشر ضعيفٌ، أما الأول: فلأنَّه يصلحُ أن يُقال: يَصْدُقُ على زيدٍ الموجود أنَّه معدوم المثل مثلاً، فينبغي أن يصدُق عليه أنه معدوم، وإلا يلزم صدق المقيد بدون المطلق، مع أنَّ الموجود كيف يكون معدوماً. وحَلُّهُ أنَّ المتبادر من المعدوم ما سُلب عند الموجود، وبهذا المعنى ليس مطلقاً بالقياس إلى معدوم المثل، والأعمُّ منه المعدوم، بمعنى ما سُلب عنه شيءٌ، سواء كان الوجود أو المثل أو غيرهما. والمعدوم بهذا المعنى الأعمَّ يصدق على الموجود، لكنهُ ليس بمعنى حقيقيٍ للمعدوم، نعم قد يراد منها بقرينةٍ(٣٨)، وكذلك المتبادر من قولك: زيدٌ أعلمُ من عمرو، أن جميع المعلوم المتفضَّل أكثر من جميع علوم المفضَّل عليه، وتحقيق جنس(٣٩) العلم هناك أزيد، ولا يلزم منه أن لا يكون عمرٌو أعلمَ من زيدٍ في شيء من العلوم، وهذا المعنى ليس أعمَّ من علم الطِّبّ، بل الأعمُّ الأعلمُ بمعنى الزيادة في تحقق جنس العلم، أو الزائد في تحقيق قسمٍ من أقسامه، وإنما يطلق على هذا المعنى عند القرينة/٦و/ التقييدُ بقسم خاص. وأما الثاني: فلأنَّه بعد تسليمٍ أنَّ النكرة إنما يدل على الفرد المنتشر بغير التنوين، وأنَّ مفادها ليس للحقيقة من حيث هي، كما هو الراجح عند المحققين، لا يلزم منه أن صيغة (أَفْعَلَ) غير مُقيَّد، موضوعة للمعنى الأعمِّ، وأن معنى الزيادة ما ذكره وحمل توجيهه على أنَّ مراد القائل

هنا هو الزيادة في الجملة، أي: بوجهٍ ما، ولا يلزم ذلك كون الصيغة موضوعة لها، ولا كلام في جواز الإرادة عند القرينة في غاية البعد مع ظهور الوجه الصحيح، كما ذكرنا.

الثاني: إنَّ ظاهر عباراته تُوهِم أن جريان هذا المعنى في المعنيين ينافي كونه معنى ثالثاً، مع أن ذلك ليس كذلك؛ إذ يجوز أن يكون مع كونه جارياً فيهما معنى ثالثاً، إلا أن يقال: غرضه أن زيادةً فيهما قرينة دالة على ان تحقيق معنى الصيغة لا ثالثاً للمعنيين الحاصلين من الإضافة. الثالث: إن المتبادر في العبارة أنه لو لم يقع بذلك يُفهم منه (أفعل) التفضيل ههنا الزيادة من جميع الوجوه، ومن البيّن أنه ليس كذلك، وعلى تقدير أنه، كذلك، فإن الانحصار المستفاد من قوله: فعسى أن لا يتحقق في واحد أو ينحصر... الخ في حيز المنع، سيّما إذا أريد بالمتعدد الأئمة – عليهم الرحمة – إلى هنا كلام حسين الاردبيلي(٤٠) وقال: بعضهم في ترجيح /٦ظ/ رجوع الضمير في قوله ابن الحاجب(٤١): وينحصر في المباديء والأدلة السمعية، والترجيح والاجتهاد(٤٢) إلى المختصر على رجوعه إلى علم الأصول، بأنه علم يلزم محدود التكليف؛ لأنَّ الضمائر السابقة التي اشتملها قوله: "ثم اختصره على وجه بديع، وسبيل منيع، لا يصد اللبيب عن تعلّمه صادٌّ، ولا يردُّ الأريب عن تفهمه رادٌّ، والله أسأل أن ينفع به" كلها راجعة إلى المختصر، وهذا القول منه صريح في غفوله عن الفرق المذكور، ومنها ما اشتهر فيما بينهم. أنَّ حقَّ الضمير بعد المضاف والمضاف إليه أن يرجع إلى الأول دون الثاني، والحق أنه يجوز ان يرجع إلى كل منهما بلا رجحانٍ لأحدهما على الأخر، بحيث يكون له مرتبة من جهة العربية والفصاحة على ما دلَّ عليه رجوعه، تارةً إلى المضاف والأخرى إلى المضاف إليه في كلام الله في سورة السجدة: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ (٤٣) فأرجع الضمير في (به) إلى المضاف إليه وهو العذاب. وقال: في سورة سبأ: ﴿وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ (٤٤). فأرجع الضمير إلى المضاف إليه وهو النار، والكل واحد. وهذا كالنص في التسوية من جهة الفصاحة بين الإرجاعين؛ فإنه لو كان لأحداهما مزية لما عدل عنه إلى الأخرى بلا باعث، ثم إنَّ عِرْق الشبهةِ ينقطع بقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ (٤٥) فإن الضمير في (يحمل) إلى المضاف إليه، وهو راجع؛ لأن يرجع إلى المضاف. وهنا كلام /٧و/ ولطيفة ذكرها السفاقي(٤٦) في شرح مغني اللبيب، بهذه العبارة. ومن أظرف الحكايات التي ذكرها، أني كنت يوماً [في] (٤٧) مجلس شيخنا ابن عرفة(٤٨) عند قدومه إلى إسكندرية في رمضان سنة ثلاث(٤٩) وتسعين وسبعمائة. وأنا أقرأ عليه درساً من كتاب الحج من مختصره. وكان شخص من الطلبة الموسمين بالتشرف والتكبر، بما لم يعط حاضراً في المجلس، فمرّ موضع من كلام الشيخ، عاد فيه الضمير على المضاف إليه؛ فقال: ذلك الشخص بجرأة، النحويون يقولون: لا يعود الضمير إلى المضاف إليه، فكيف أجده؟ فقال له الشيخ على الفور من غير تفكر، قال الله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ (٥٠) ولم يزد على ذلك(٥١).

وفيه من اللطف ما لا يخفى، ثم لا يخفى السفاقي، ولا شك أن النحاة لم يقولوا ما نقله هذا الرجل عنه. إنما قالوا: إذا وجد ضمير غير ممكن عوده إلى المضاف وعوده إلى المضاف إليه، فعودة إلى المضاف أولى، وقد عرفت ما في هذا التوجيه والتحقيق من الخلل. فتأمّل.ثم لو قيل: إذا كان المقام مقام اشتباه، بأن يكون الكلام محتملاً لمعنيين على اعتبار رجوع الضمير إليهما، لا يجوز إرجاعه إلى المضاف إليه؛ لأن المتبادر إلى الفهم رجوعه إلى المضاف؛ لأصالته في الكلام، فيقع الغلط بحمله على خلاف المراد، لكان له أوجه من الأوهام السابقة إلى بعض الأفهام قبحُ الاختلاف في الضمير تذكيراً وتأنيثاً مع الاتحاد /٧ظ/ في المرجع إليه، ومن القبيح أن يختلف صورتا الضميرين الراجعين إلى شيء واحد.وقال الشريف(٥٢): في حاشيته على شرح قول صاحب المفتاح(٥٣)، ثم إن المجاز عن الاستعارة من حيث إنها من فروع التشبيه ولا يتحقق... إلخ. لما أنَّث أولاً الضمير الراجع إلى المجاز، حيث قال: إنها كان المناسب تأنيثه أيضاً. [فلا] (٥٤) يتحقق ويستدعي.وقد وقع في النسخ، بتذكير هذين الضميرين؛ نظراً إلى كلام: وإنما قلنا: من الأوهام إذ لا شبهة في صحته؛ بل في حسنه وفصاحته؛ كيف لا ؟ وهو من ظرف التفنن، وأما الدليل القاطع على عدم قبحه، وقوعه في كلام الله في غير موضع، منها قوله تعالى: ﴿فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَـٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ﴾ (٥٥) الضمير في منها وعليه للشجر، أنَّث أولاً على المعنى وذكّر ثانياً على اللفظ(٥٦)، ومنها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَـٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍۭ﴾ (٥٧). ذكّر الضمير الراجع إلى النعمة أولا؛ حملاً على المعنى؛ فإن معنى قوله: (نعمة) شيئاً من النعمة، وأنَّث آخراً(٥٨) حملاً على اللفظ؛ لأن الخبر لما كان – أعني فتنة – ساغ تأنيث المبتدأ لأجله. لأنه في معناه، ومن الوجه الأخير تبين أن اعتبار التذكير والتأنيث كلاهما يجوز أن يكون من جهة المعنى، ومن هذا القبيل: ﴿وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ﴾ (٥٩) أنَّث الضمير في تكن على قراءة ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر(٦٠)؛ لأنه راجع إلى ما في قوله /٨و/ تعالى: ﴿

فَٱلِـُٔونَ مِنۡهَا ٱلۡبُطُونَ ﴾ (٦١) وهو في المعنى الأخت، ثم ذكر في فيه؛ لأن المراد ما يعم الذكر والأنثى، فقلت: الذكر في قوله تعالى: ﴿ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِنَا ﴾ (٦٢) اعتبار التذكير والتأنيث في وصف موصوف واحد؛ لأنهما في اسم الظاهر دون الضمير. وليت شعري ما بال القائلين بالقبح في ذلك ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ﴾ (٦٣) واعلم أن اعتبار المعنى في تذكير الضمير وتأنيثه شائع ذائع؛ بل في التذكير والتأنيث مطلقاً.قال صاحب الجمهرة(٦٤): "أخبرنا أبو حاتم عن الأصمعي(٦٥) قال: قال: أبو عمرو [ابن](٦٦) العلاء: سمعت أعرابياً يقول: لغوب جاءته كتابي، قال: أ ليس بصحيفة ؟ فقلت: ما اللغوب؟ فقال: الأحمق". ولقد أحسن من قال: أمر التذكير والتأنيث سهلة من قبيل التذكير، باعتبار المعنى بعد التأنيث باعتبار اللفظ بعد التأنيث، باعتبار اللفظ كما في قوله تعالى ﴿ وَأُزۡلِفَتِ ٱلۡجَنَّةُ لِلۡمُتَّقِينَ غَيۡرَ بَعِيدٍ ﴾ (٦٧) أنّث الفعل على اعتبار لفظ الجنة؛ وذكّر في الحال على اعتبار معناها، وهو البستان(٦٨) ومن أرتكب التقدير وقال: أي شيء غير بعيد، فكانه ذهل عن اعتبار المعنى والا فهو مغتفر معترف بأنه لا يجوز حينئذٍ إلا على تقدير (إلا) عند قيام الضرورة، وهي مندفعة باعتبار لطيف وفنّ من المبالغة، اللفظ قد يعتبر أن في إفراد الضمير وجمعه، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴾(٦٩) /٨ظ/ إفراد الضمير الراجع إلى من في قوله: (من يقول) ثم جمع في (ما هم) على اعتبار لفظه أولا ومعناه آخرا. ومنها أي من الأوهام السابق ذكرها ما زعم النحويون أن الإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى غير جائز(٧٠)، في قولهم: لفظا ومعنى غير جائز، قولهم: لفظا ومعنى، متعلق بقبل لا بالذكر "قلت: الإضمار قبل أن يقال: ابتلى ربَّه، واما: ابتلى إبراهيمُ، وابتلى ربَّه إبراهيمُ فليس واحد منها بإضمار قبل الذكر. أما الأول فقد ذكر فيه صاحب ضمير ذكرا ظاهرا، وأما الثاني فإبراهيم فيه مقدم في المعنى"(٧١) وكذا ليس كذلك.. انتهى كلامه. فإن الضمير فيه "يقدم لفظا ومعنى، فلا سبيل إلى صحته"(٧٢) انتهى كلامه. ومرادهم من الذكر ما يعم الحكم، كما في قوله تعالى: ﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾ (٧٣) فإن المصدر الذي يرجع إليه – وهو العدل– مذكور حكما بذكر فعله، أعني: اعدلوا، وإنما قلنا: إنه وهم؛ لأن وقوع الإضمار قبل الذكر على الشرط المذكور في كلام الله تعالى – على ما ستقف بإذن الله تعالى – دليل قاطع على جوازه. والتحقيق أن الإضمار قد يكون على مقتضى الظاهر، وقد يكون على خلافه، فإن كان على مقتضى الظاهر، فشرطه أن يكون الضمير حاضرا في ذهن السامع، بدلالة سياق الكلام أو مساقه عليه، أو قيام قرينة في المقام لإرادته، أو يكون حقه أن يحضر كما ذكر، وإن لم يحضر لقصوره من جانب السامع، ومن هذا القبيل الإضمار الواقع في قول الحماسة(٧٤): [الكامل]

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطاق فشَبَّ غيرَ مُثَّلِ

قال الإمام المرزوقي(٧٥) في شرحه: "وفي هذا إضمار قبل الذكر: لأن الضمير في (حملن) للنساء، ولم يجر لهن ذكر، ولكن كان المراد مفهوما /٩و/ فجاز إضمارها قبل الذكر"(٧٦). أراد بقوله: مفهوما أنّه يفهم بأدنى التفات لدلالة المعنى؛ ولذلك كان الإضمار المذكور على مقتضى الظاهر.والإضمار الواقع في قوله تعالى: ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴾ (٧٧) فلأن الضميرين في الفعلين المذكورين له (عليه السلام) ولم يسبق له ذكر، لكنّه مفهوم بقرينة الحال وسياق المقال.والإضمار الواقع في قوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلۡمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيۡهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾(٧٨) فإن كل واحد يعلم أنه ما عليه جميع الدواب هو الأرض لا غير، ومن قال: إنما أضمرها من غير ذكر لدلالة الناس أو الدابة عليه، فقد استضاء بالمصباح عند طلوع الصباح.وأما قوله: ﴿ وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾(٧٩) فليس من باب الإضمار قبل الذكر؛ لسبق ذكر الأرض من قبله في قوله: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾ (٨٠) فمن وهم أنّه منه فقد وهم.وكذا قوله تعالى: ﴿ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ ليس منه كما يوهم؛ لأن سياق الكلام ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ ﴾ (٨١) المتوفَّى منكم، فالضمير المستتر فيه والضمير البارز في أبويه كلاهما عائدان على المتوفى من جماعة المخاطبين بـــ(كم) في قوله: (يوصيكم) فلا حاجة إلى استعانة الحال وسياق المقال في اعتبار وصف المتوفى فيمن عاد عليه الضمير من الجماعة المذكورة. واعلم أنّه كما يكون الإضمار على خلاف مقتضى الظاهر – على ما وقفت عليه فيما سبق – كذلك يكون الإضمار على خلاف مقتضى الظاهر، كما إذا ظهر /٩ظ/ والمقام مقام اضمار، وذلك عند وجود أمرين: أحدهما كونه حاضرا في شرف الحضور وفي زمن السامع لكونه مذكورا لفظا ومعنى، إذ في حكم المذكور؛ لأن الأمر خطابي كما في الإضمار قبل الذكر على خلاف مقتضى الظاهر، بل لقيام قرينة حالية أو مقالية: وثانيها أن يقصد الإشارة إليه من حيث إنه حاضر فيه، فإذا لم يقصد الإشارة إليه من حيث إنه من هذه الحيثية يكون حقه الإظهار، كما في قوله: جاءك زيدٌ، فقد جاءك

فاضل كامل. والإظهار في مقام الإضمار لاشتماله على النكاة اللطيفة كثير الوقوع في كلام الله تعالى، ومن المواضع التي أظهر في مقام الإضمار، قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ (٨٢) كان مقتضى الظاهر أن يقال: فإن الله عدو لهم؛ وإنما عدل عنه إلى الظاهر للدلالة على أن الله تعالى عاداهم لكفرهم، وإن عداوة الملائكة والرسل كفر. ومما يغلط في الافهام وله تعلق بهذا المقال، أنه إذا ذكر لفظ وأريد به معنى آخر ثم احتيج إلى التعبير عن معنى آخر لذلك اللفظ فههنا طريقان، أحدهما: أن ينقل ذلك اللفظ معرّفا ويراد به ذلك المعنى الآخر. والثاني: أن يذكر ضمير راجع إلى ذلك اللفظ باعتبار المعنى الآخر على طريق الاستخدام. وكلاهما على خلاف الظاهر. أما الأول: فلان الظاهر من إعادته معرّفا ان يراد به المعنى الذي أريد عند ذكره أولاً؛ ولذلك قال ابن عباس(٨٣) وابن مسعود(٨٤) (رضي الله عنهما): "لن يغلب عسر يسرين"(٨٥) حملا للعسر الثاني في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ (٨٦) على الأول. وقال صاحب الكشاف: "إن هذا الحمل حمل على الظاهر، وإنما قلنا: /١٠و/ معرفا؛ لأن الظاهر على تقدير إعادته منكرا أن يكون المراد منه غير الأول؛ ولذلك حمل اليسر الثاني على غير الأول"(٨٧)، قال الفاضل ابن عادل(٨٨): فالألف واللام في العسر الأول لتعريف الجنس، وفي الثاني: للعهد، وروى أيضا مرفوعا أنه (عليه السلام) ((خرج وهو يضحك ويقول: لن يغلب عسر يسرين)) (٨٩) والسبب فيه: إن العرب إذا أتت باسم ثم أعادته معرفة كان هو الأول، نحو: جاء رجل فأكرمتُ الرجل، وقوله – تعالى–: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ (٩٠) ولو أعادته بغير ألف ولام كان غير الأول فقوله – تعالى–: ﴿ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ (٩١) لما أعاد العسر الثاني أعاده معرفة بالألف واللام، ولما كان اليسر الثاني غير الأول لم يعده بالألف والام. وقال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى قول ابن عباس ذكر ما تقدم؟ قلت: هذا عمل الظاهر وبناء على قوة الرجاء، وأن موعد الله لا يحمل إلا على أوفى ما يحتمله اللفظ، وأبلغه، والقول فيه أنه يحتمل أن تكون الجملة الثانية تكرير الأولى، كما كرر قوله ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ (٩٢)؛ لتقرير معناها في النفوس وتمكينها في القلوب، وكما يكرر المفرد في قوله: جاءني زيد زيد، [وإنما كان العسر واحداً؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون تعريفه للعهد، وهو العسر الذي كانوا فيه، فهو هو؛ لأن حكمه حكم زيد في قولك: إن مع زيد مالا، وأما ما يكون للجنس وأن يكون الذي يعلمه أحد فهو هو أيضاً. وأما اليسر فمنكر متناول لبعض الجنس، وأن يكون الأولى /١٠ظ/ عدة مستأنفة بالعسر متبوع بيسر، فهما يسران على تقدير الاستئناف، وإذا كان الكلام الثاني مستأنفا غير مكرر، فقد تناول بعضا غير بعض الأول"(٩٣)، وأما (يسرا) في: الموضعين، [فاثنان، لأن النكرة إذا أريد تكريرها جيء بضميرها] (٩٤) أو بالألف واللام، ومن هنا قيل: لن يغلب عسر يسرين. وقال الزمخشري أيضا: "فإن قلت: فما من معنى للصحبة، فما معنى اصطحاب اليسر والعسر؟ قلت: أراد أن الله تعالى يصيبهم بيسر بعد العسر الذي كانوا فيه بزمان قريب، فتقريب اليسر المترقب حتى جعله كأنه كالمقارن للعسر؛ زيادة في التسلية وتقوية للقلوب، فإن قلت: ما معنى هذا التنكير؟، قلت: التفخيم، كأنه قيل: إن مع العسر يسرا عظيما، وأي يسر، هو في مصحف ابن مسعود مرة واحدة، فإن قلت: فإذا ثبت في قراءته مكررا فلما قال (عليه السلام): والذي نفسي بيده، لو كان العسر في جحر لطلبه اليسر حتى يدخل معه، لن يغلب عسر يسرين(٩٥)، قلت: كأنه قصد في اليسرين ما في قوله: يسران، معنى التفخيم، فتناوله بيسر الدارين، وذلك بيسرين حقيقةً"(٩٦) إلى هنا كلامه.وقال الإمام فخر الدين الرازي(٩٧): "وأما من فسره بيسرين، فإنه قال: أحد اليسرين ما تيسر من الفتوح في زمن النبي (صلى الله عليه وسلم) والثاني: ما تيسر بعده في زمن الخلفاء، وقيل: هما يسرا الدنيا والآخرة، كقوله تعالى ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ ﴾ (٩٨) وهما حسن الثواب"(٩٩) إلى هنا كلامه. وقال الفاضل التفتازاني(١٠٠) في التلويح: "واعلم أن المراد أن هذا هو الأصل عند الإطلاق وخلو المقام /١١و/ عن القرائن، وإلا فقد يعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة"(١٠١) كقوله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾(١٠٢) ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (١٠٣) وكقوله تعالى ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ۚ ﴾ (١٠٤) يعني قوة الشباب، ومنه باب التأكيد اللفظي، وقد يعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ إلى قوله ﴿ أَن تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا ﴾ (١٠٥) وقد يعاد المعرفة مع معرفة مع عدم المغايرة كقوله تعالى ﴿ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾(١٠٦) ومثله كثير في الكلام، كقولهم: هذا العلم علم كذا وكذا، ودخلت الدار فرأيت دارا كذا وكذا... إلى هنا كلامه.ولما اشتمل سياق الكلام بحكم اقتضاء المقام ذكر الاستخدام مرجعه أن يراد باللفظ معنى ثم بضميره معنى آخر، سواء كان المعنيان حقيقيين أو مجازيين(١٠٧)،

أو أحدهما مجاز والآخر حقيقة، وهذا أولى مما قيل: هو أن يراد باللفظ له معنيان فيراد به أحدهما ثم يراد بضميره الآخر(١٠٨)؛ لأن الظاهر من قوله: معنيان، كونهما حقيقيين، وذلك غير لازم فيه، ومثاله المشهور، قوله(١٠٩): [الوافر]

إذا نزلَ السماءُ بأرضِ قومٍ .... رعيناهُ وإن كانوا غضابا

قالوا: أراد بالسماء المطر، وبالضمير الراجع في: رعيناه، النبت، وعندي أنه من باب الكناية لا من باب الاستخدام، أراد بالسماء: الغيث مجازا، وبنزول الغيث بالأرض: تُغاثُ الأرض كناية، والضمير راجع إلى ما في المعنى الكنائي من الكلاء /١١ظ/ أيضا، وإنما يلزم الاستخدام أن لو رجع الضمير إلى السماء باعتبار آخر لها وعلى ما ذكروه، إنما رجع إلى معنى آخر وهو لازم معناها.والحمد لله أولا وآخرا والشكر له باطنا وظاهرا.تمت الرسالة المعقودة لتفكيك الضمائر.

المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، عبدالله بن محمد بن السِّيد البطليوسي، تحـــ: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- الاصمعيات، عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، تحـ: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٩٣م.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، عبدالله بن الحسين بن عبدالله أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـــ)، مطبعة التقدم العلمية، مصر، ١٩٢٨م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، عبدالله بن عمر بن محمد البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف بن علي أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق مرتضى الزبيدي (ت ١٢٥٠هـــ)، تحـــ: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨٣٨هـ)، تحـ: إبراهيم الابياري، دار الريان للتراث.
- تفسير ابن عرفة، ابن عرفة التونسي المالكي (ت ٨٠٣هـ)، تحـ: حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية بالزيتونة، تونس، ط١، ١٩٨٦م.
- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني (ت ١٢٦٤هـ)، المكتبة المصرية، بيروت، ١٩٩٢م.
- جمهرة اللغة، محمد بن حسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تحـ: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبّان (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.
- حاشية على الشرح القديم للأصفهاني على التجريد للطوسي، علي بن محمد بن علي السيد الشريف الجرجاني (ت ٨٣٨هـ)، مخطوطة في خزانة التراث، فهرس المخطوطات، رقمها: ٧٤١.
- خزانة الأدب وغاية الأرب، أبو بكر بن علي بن عبدالله ابن حجة الحموي (ت ٨٣٧هـــ)، تحـــ: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٤م.
- الرد على المنطقيين، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـــ)، تحـــ: عبد الصمد شرف الدين الكتبي، مؤسسة الريان، بيروت.
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـــ)، تحـــ: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبدالله الآلوسي (١٢٧٠هـــ)، تحـــ: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، عبدالله بن أحمد قدامة (ت ٦٢٠هـ)، تحـ: شعبان محمد إسماعيل، مؤسسة الريان، ط١، ١٩٩٨م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، محمد بن نوح بن نجاتي ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض، ط١، ١٩٩٢م.
- السلوك في طبقات العلماء والملوك، محمد بن يوسف بن يعقوب الجندي اليمني (ت ٧٣٢هـ)، تحـ: محمد بن علي بن الحسين الأكوع، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط٢، ١٩٥٥م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، تحـ: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- شرح الأجرومية، أحمد عمر الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ٢٠١٠م.
- شرح التلويح على التوضيح، مسعود بن عمر بن عبدالله سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣هـ)، مكتبة صبيح، مصر.
- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، علي بن أحمد بن محمد المرزوقي (ت ٤٢١هـ)، تحـ: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبدالله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحـ: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، سوريا.
- شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحـ: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٩٦٦م.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبدالله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحـ: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١.
- شرح المرشدي على عقود الجمان في علم المعاني والبيان، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضري، المطبعة الميمنية، ١٨٩٤م.
- شرح المفصّل في علم العربية، يعيش بن علي بن يعيش، بيروت.
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، أحمد بن مصطفى بن خليل، طاش كبري زاده (ت ٩٦٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
- شوارق الإلهام في تجريد الكلام، عبد الرزاق اللاهيجي (ت ١٠٧٢هـ)، تحـ: أسد علي زاده، مؤسسة الإمام الصادق، ط٣، ١٤٢٣هـ.
- طبقات المفسرين العشرين، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحـ: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ.
- قواعد التفسير جمعا ودراسة، خالد بن عثمان السبت، دار ابن عفان، ط١، ١٤٢١هـ.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد التهانوي (ت ١١٥٨هـ)، تحـ: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحسن بن يوسف ابن المطهر الحلي (ت ٦٧٢هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين، قم.
- الكليات، أيوب بن موسى أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحـ: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، محمد بن محمد الغزّي (ت ١٠٦١هـ)، تحـ: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي بن عادل الدمشقي (ت ٧٧٥هـ)، تحـ: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد المعوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- المساعد على تسهيل القواعد، عبدالله بن عقيل الهمداني (ت ٧٦٩هـ)، تحـ: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار المدني، جدّة، ط١، ١٤٠٥هـ.
- معجم الشعراء، محمد بن عمران المرزباني، تحـ: ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبدالله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحـ: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب، محمد بن عمر بن الحسن الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٨م.
- مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكّاكي (ت ٦٢٦هـ)، تحـ: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
- المفضليات، المفضّل بن محمد بن يعلى الضبّي، تحـ: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر.
- النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الدمشقي ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحـ: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، دار الكتب العلمية.
- نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد، البسيلي أبو العباس ابن غازي التونسي (ت ٨٢٠هـ)، تحـ: محمد الطبراني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٨م.
- هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين البغدادي، ط٣، طهران، ١٣٧٨هـ-١٩٦٧م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن ابراهيم ابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحـ: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

هوامش البحث

(١) أنظر ترجمته في: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، طاش كبري زاده: ٢٢٦، والكواكب السائرة، الغزّي: ١٠٧/٢، وشذرات الذهب في اخبار من ذهب، ابن العماد: ٢٣٨/٨.

(٢) هذه اضاءة على عنوان الرسالة، إذ هي في التنبيه على خطأ بعض اهل العلم في استعمال الضمائر.

(٣) يعني الضمائر المتصلة (تاء المتكلم وتاء المخاطب، وألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة، وياء المخاطبة، وياء المتكلم، وكاف المخاطب، وهاء الغائب، وضمر المتكلمين "نا").

(٤) محمود بن عمر بن محمد بن عمر ابو القاسم الزمخشري الخوارزمي النحوي المفسر، (ت ٥٣٨هـ)، له الكشاف في التفسير، وأساس البلاغة، ينظر: طبقات المفسرين للسيوطي: ١٢٠/١-١٢١، وفيات الاعيان ابن خلكان: ١٦٨/٥.

(٥) طه: ٣٨-٣٩.

(٦) الهُجْنة من الكلام: عيب وقبح أو ما يعيبه الإنسان. ينظر: لسان العرب مادة هجن: ٤٣١/١٣.

(٧) ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ٦٣/٣.

(٨) قال الكفوي ابو البقاء (ت ١٠٩٤هـ): يكون تفكيك الضمائر مخلا إذا كان كل منها راجع إلى غير ما يرجع إليه الباقي. ينظر: الكليات: ٨٩٧، وذهب معظم المفسرين إلى توحيد مرجع الضمير وعدم تفكيكه؛ لاتساق النظم والسياق، ووضوح المعنى، وقوة الاعجاز، ينظر: البحر المحيط: ١٨٩/٨، والاتقان: ٢٨٤/٢، والبرهان: ٣٥/٤، وروح المعاني: ٢٨٠/٣٠.

(٩) البقرة: ١٨١.

(١٠) الايصاء: أوصاه إيصاء ووصّاه توصية: إذا (عهد إليه)، ينظر: تاج العروس: ٢٠٨/٤٠.

(١١) يعني الزمخشري.

(١٢) البقرة: ١٨١.

(١٣) في الأصل (الايصاء) والصحيح ما اثبتاه.

(١٤) ينظر: الكشاف: ٢٢٤/١.

(١٥) البقرة: ١٨١ المذكورة آنفا

(١٦) طه: ٣٩. ذلك لأن منهم يرجع إلى موسى ومنهم من يرجعه إلى التابوت، اما التفكيك في آية الوصية، التفكيك الذي لا يفضى إليه كما اذا رجع الأول والاخر منها إلى غير ما يرجع اليه الباقي كما في آية الوصية/ ينظر: قواعد التفسير جمعاً ودراسة، خالد بن عثمان السبت: ٤١٤/١.

(١٧) عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) له تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل. ينظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة: ٢٦٦/٢.

(١٨) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢٧/٤.

(١٩) الكليات: ٥٦٩.

(٢٠) علي بن محمد بن علي السيد الشريف الجرجاني: (ت ٨٣٨هـ)؛ ينظر: الأعلام، الزركلي: ٢٨٨/٦.

(٢١) محمد بن الحسن بن علي الطوسي (ت ٤٦٠هـ)؛ ينظر: الأعلام: ٨٤/٦. والتجريد مختصر كتابه: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، والقول في مقدمة كتابه هذا، وسيأتي لاحقا.

(٢٢) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٤.

(٢٣) حاشية على الشرح القديم للاصفهاني على التجريد للطوسي، الشريف الجرجاني، مخطوطة في خزانة التراث –رقمها: ٧٤١.

(٢٤) محمد بن ابراهيم الرومي خطيب زاده (ت ٩٠١هـ). ينظر: الاعلام: ٣٠١/٨. ولم نعثر على قوله هذا.

(٢٥) علي بن محمد القوشجي السمرقندي (ت ٨٧٩هـ). ينظر: الاعلام: ٩/٥. وقوله في مقدمة: الشرح الجديد على تجريد الكلام للطوسي. مخطوطة، التصنيفات: الإسلام، المخطوطات والكتب النادرة، الوسم: Mrgp، رقم المخطوطة ٢-٧٧٢.

(٢٦) في الأصل: (الأنبياء).

(٢٧) شوارق الالهام في شرح تجريد الكلام، عبد الرزاق اللاهيجي: ٨١.

(٢٨) حسين بن عبد الحق الاردبيلي (ت ٩٥٠هـ). ينظر: هداية العارفين، البغدادي: ٣١٨/١. والقول مرّ تخريجه في هامش (٢٥).

(٢٩) الصواب أن يقول: والمؤمنين كافة، فكافة: حال من المؤمنين.

(٣٠) في الأصل (بالأول)، والصواب ما أثبتناه.

(٣١) مرّ تخريجه في الهامش (٢٢).

(٣٢) في الأصل (المرام).

(٣٣) هذا القول جاء في كثير من المصادر، ينظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك، ٧٠/٢، الرد على المنطقيين، ابن تيمية: ٥٤٠.

(٣٤) هذه إشارة للسؤال الآتي.

(٣٥) في الأصل (زائد)، والصواب ما أثبتناه.

(٣٦) المطلق: هو المتناول لواحد لا بعينه باعتبار حقيقة شاملة لجنسه. والمقيد: هو المتناول لمعين، أو غير معين موصوف بأمر زائد على الحقيقة الشاملة لجنسه. ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، ١٠١/٢. وينظر: التعريفات للجرجاني: ٢٨٠ و٢٩٢.

(٣٧) الأفصح أن يقول: (دون).

(٣٨) القرينة: أمر يشير إلى المطلوب. التعريفات: ١٤٥.

(٣٩) الجنس: اسم دال على كثيرين مختلفين بأنواع. ينظر: التعريفات: ٧٠.

(٤٠) عرف به في الهامش (٢٨).

(٤١) أبو عمرو بن عثمان بن أبي بكر بن يونس المصري (ت ٦٤٦هـ)، له الكافية في النحو. ينظر: وفيات الأعيان: ٢١٧/٣-٢١٩.

(٤٢) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، عبد الوهاب السبكي: ٢٣٩.

(٤٣) السجدة: ٢٠.

(٤٤) سبأ: ٤٢.

(٤٥) الجمعة: ٥.

(٤٦) عثمان بن ابي بكر بن محمد السفاقي (ت ٤٤٠هـ). ينظر: الاعلام: ٢٠٤/١.

(٤٧) [...] زيادة يقتضيها السياق.

(٤٨) هو ابو عبدالله محمد ابن عرفة التونس المالكي (ت ٨٠٣هـ)، تفسيره: ٥٩/١، ونكت وتنبهات: ١٠/١.

(٤٩) في الأصل (ثلاثة).

(٥٠) الجمعة: ٥.

(٥١) ينظر: شرح الاجرومية: ١٢٥/١، وشرح الكافية الشافية: ٥٨٨/٢، وجامع الدروس: ١٢٥/١، والنحو الوافي: ٢٦٢/١.

(٥٢) عرفنا به في هامش (٢٠).

(٥٣) علي السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، ينظر: مفتاح العلوم: ٥.

(٥٤) الأصل (في لا) ولا يستقيم معنى السياق معه.

(٥٥) الواقعة: ٥٣-٥٤.

(٥٦) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل: ٣ /٢٩٨.

(٥٧) الزمر: ٤٩.

(٥٨) في الأصل (آخر) والصواب ما أثبتناه.

(٥٩) الأنعام: ١٣٩.

(٦٠) ينظر: النشر في القراءات العشر: ابن الجزري: ٢ /٢٦٥.

(٦١) الواقعة ٥٣.

(٦٢) الأنعام: ١٣٩.

(٦٣) محمد: ٢٤.

(٦٤) هو ابن دريد، والقول في: جمهرة اللغة، ابن دريد: ٣٧٠/١.

(٦٥) عبدالملك بن قريب بن علي بن أصمع (ت ٢١٦هـ) راوية العرب. ينظر: الأعلام: ١٦٢/٤.

(٦٦) [...]: زيادة يقتضيها السياق. وهو زبّان بن عمار التميمي (ت ١٥٤هـ). ينظر: الأعلام: ٤١/٣.

(٦٧) ق: ٣١.

(٦٨) ينظر: مغني اللبيب، ٧٢٩/١، وشرح شذور الذهب، ٣١٩/١، وحاشية الصبان: ١٦٥/٢.

(٦٩) البقرة: ٨.

(٧٠) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧٧/١.

(٧١) الكشاف: ١/ ١٨٣.

(٧٢) الكشاف:١/ ١٨٣، ١٨٤.

(٧٣) المائدة: ٨.

(٧٤) لأبي كبير الهذلي (توفي نحو ١٠هـ). ينظر: خزانة الأدب: ١٩٢/٨، ١٩٣، ١٩٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٦٥، وشرح شواهد المغني: ٢٢٧/١، ٩٦٣/٢، وفي الأصل: عراقد مكان عواقد، ومهيل مكان مثقل.

(٧٥) علي بن احمد بن محمد بن الحسن المرزوقى النحوي (ت ٤٢١هـ)، له شرح الحماسة. ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي: ١٤١/١. الأعلام: ٢١٢/١.

(٧٦) شرح ديوان الحماسة: ٦٥.

(٧٧) عبس: ١.

(٧٨) النحل: ٦١.

(٧٩) فاطر: ٤٥.

(٨٠) فاطر: ٤٤.

(٨١) النساء: ١١.

(٨٢) البقرة: ٩٨.

(٨٣) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، توفي سنة (٦٨هـ). انظر: الأعلام: ٩٥/٤.

(٨٤) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي صحابي توفي سنة (٣٢هـ). انظر: الأعلام: ١٣٧/٤.

(٨٥) حديث ضعيف. ينظر: سلسلة الاحاديث الضعيفة. الألباني: ٤٣٤٢.

(٨٦) الشرح: ٥.

(٨٧) الكشاف: ٧٧٦/٤.

(٨٨) عمر بن علي بن عادل الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ) له: اللباب في علوم الكتاب. ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٤٠١/٢٠.

(٨٩) مر تخريجه في هامش (٨٥).

(٩٠) المزمل: ١٥-١٦.

(٩١) الشرح: ٦.

(٩٢) المرسلات: ١٥.

(٩٣) في النص اضطراب في النقل عن الكشاف، فالنص فيه (وأن تكون الأولى عدة بأن العسر مردوف بيسر لامحالة، والثانية عدة مستأنفة بأن العسر متبوع بيسر، فهما يسران على تقدير الإستئناف، وإنما كان العسر واحدا لأنه لايخلو، إما أن يكون تعريفه للعهد، وهو العسر الذي كانوا فيه، فهو هو، لأن حكمه حكم زيد في قولك: إن مع زيد مالا، إن مع زيد مالا. وأما أن يكون للجنس الذي يعلمه كل أحد فهو هو أيضا، وأما اليسر فمنكر متناول لبعض الجنس، فإذا كان الكلام الثاني مستأنفا غير مكرر فقد تناول بعضا غير الأول بغير إشكال). ينظر: الكشاف: ٧٧٦/٤.

(٩٤) ساقط من المخطوط. واثبتناه من: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن/ أبو البقاء العكبري: ٢٨٩/٢.

(٩٥) مر تخريجه في هامش (٨٥).

(٩٦) الكشاف: ٧٧٦/٤ و٧٧٧.

(٩٧) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبدالله، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ). ينظر: الأعلام: ٣١٣/٦.

(٩٨) التوبة: ٥٢.

(٩٩) ينظر: الكشاف: ٧٧٧/٤. ولم أجده عند الرازي في تفسيره: مفاتيح الغيب، ينظر: ٣٠٩/٣٢.

(١٠٠) مسعود بن عمر بن عبدالله سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣هـ). ينظر: الأعلام: ٢١٩/٧.

(١٠١) شرح التلويح على التوضيح، التفتازاني: ١٠٢/١.

(١٠٢) الزخرف: ٨٤.

(١٠٣) الأنعام: ٣٧.

(١٠٤) الروم: ٥٤.

(١٠٥) الأنعام: ١٥٥-١٥٦.

(١٠٦) الأنبياء: ١٠٨. وينظر: شرح التلويح: ١٠٢/١.

(١٠٧) في الأصل: حقيقيان او مجازيان، والصواب ما أثبتناه.

(١٠٨) كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي: ١٤٨، وينظر: الايضاح، للقزويني: ٣٠٠.

(١٠٩) لمعاوية بن مالك في: معجم لشعراء: ٣١٠، والأصمعيات: ٢١٤، والمفضليات: ٣٥٩، والاقتضاب: ٤٦٩، وشرح المرشدي على عقود الجمان: ٨٨/٢.